Commercial International Bank
Head Office

البنك التجاري الدولي
المركز الرئيسي

محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية
المنعقدة في ١٥ مارس ٢٠٢٠

انعقدت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك التجاري الدولي (مصر) في تمام الساعة الثانية والنصف ظهر يوم الأحد، الموافق ١٥ مارس ٢٠٢٠ وذلك بمقر البنك بالحي المالي بالقرية الذكية، منطقة F١٠ مبنى ٢٠١٩-B (الكيلو ٢٨ طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي)، محافظة الجيزة، وذلك بناء على دعوة السيد الأستاذ/ أمين هشام عز العرب - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - والتي نشرت بجريدتي الأهرام والشروق بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠٢٠ (إخطار أول)، وجريدتي الأخبار والوطن، بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٠ (إخطار ثاني)، بالإضافة إلى إرسال الدعوة في نفس الوقت إلى المساهمين بالبريد العادي.

وقد وقع السادة المساهمون في سجل الحضور.

وتطبيقا لنص المادة "٤١" من النظام الأساسي للبنك، فقد رأس الاجتماع السيد الأستاذ/ أمين هشام عز العرب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

وتطبيقا لنص المادة "٦٠" من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، فقد حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة الآتي أسماؤهم:

- السيد الأستـــاذ/ حسين محمد ماجد حسين أباظة - المستول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة
- الأستاذة الدكتورة/ أماني محمد نجيب أبو زيد - عضو غير تنفيذي ومستقل
- السيدة الأستـــاذة/ ماجدة رأفت جنـــدي حبيـــب - عضو غير تنفيذي ومستقل
- السيـد الأستـــاذ/ شريف سمير محمود سامـــي - عضو غير تنفيذي ومستقل

واعتذر عن الحضور أعضاء مجلس الإدارة الاتي أسمائهم وذلك نظراً للظروف العالمية الراهنة والتي فرضت قيود على السفر بسبب انتشار فيروس كورونا:

- السيد الأستـــاذ/ بيجـان خوسروشاهي - عضو غير تنفيذي ممثلاً لاستثمارات شركة فيرفاكس المالية القابضة. وفوض سيادته السيدة الأستـــاذة/ ماجدة رأفت جندي حبيب – عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي في حضور الاجتماع نيابة عنه.
- السيد الأستـــاذ/ باريش داتاترايا سوكثانكار - عضو غير تنفيذي ومستقل
- السيد الأستـــاذ/ راجيف كريشان لان كاكار - عضو غير تنفيذي ومستقل

كما حضر الاجتماع السادة مراقبا حسابات البنك:

- السيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح الشريك التنفيذي بمكتب ديلويت - صالح وبرسوم وعبد العزيز- محاسبون ومراجعون.
- السيد الأستاذ/ تامر صلاح الدين عبد التواب مفوضاً عن الأستاذ/ محمد المعتز عبد المنعم محمد مراقب الحسابات من مكتب برايس وتر هاوس كوبرز عزالدين ودياب وشركاهم محاسبون قانونيون.

كما حضر الاجتماع:

- السيد الأستاذ/ محمد على - وكيل محافظ قطاع المراجعة الداخلية بالبنك المركزي المصري.
- السيد الأستاذ/ أشرف بهي الدين - وكيل محافظ مساعد قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري.
- السيد الأستاذ/ حسام عبد العزيز طه - أخصائي اول تفتيش ورقابة بالهيئة العامة للرقابة المالية.

وفي بداية الاجتماع، اقترح السيد رئيس الاجتماع تعيين كل من:

الأستاذة/ مهـــا سعيـــد الشـاهـــد أمين سر الجمعية
الأستـــاذ/ عمرو يوسف حسن الجنايني جامع أصـــوات
الأستـــاذ/ محمـــد سعيـد سلطـــــان جامع أصـــوات

وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على هذا التعيين.

واستهل السيد رئيس الاجتماع مرحباً بالحاضرين، ثم طلب من السيدين مراقبي الحسابات مراجعة نسبة حضور السادة المساهمين للاجتماع. وأعلن السيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح أنه قد حضر الاجتماع عدد (٧٨١,٢٧٥,٧٩١) سهم بالأصالة وعدد (٤,٤٨٥,٠٩٤) سهم بالإنابة بإجمالي (٧٨٥,٧٦٠,٨٨٥) سهم تمثل ٥٣,٤٩ % من رأس مال البنك.

وبهذا أعلن مراقبا الحسابات وجامعي الأصوات توافر النصاب القانوني لصحة الاجتماع.

وحرصاً على صحة وسلامة الحاضرين في ظل الظروف الراهنة، وبناءً على توجيهات الجهات المعنية بالدولة في تقصير مدد الاجتماعات، أشار السيد رئيس الاجتماع بأنه سيتم تداول البنود الواردة بجدول الأعمال ثم الرد على استفسارات المساهمين بعد ذلك. وأضاف سيادته الى أن ما تمر به البلاد حالياً والعالم اجمع في مواجهة الحد من انتشار فيروس كورونا هو من أكبر التحديات التي تواجه البشرية على الصعيدين الإنساني والاقتصادي.

وفي هذا الصدد، أشاد سيادته بالجهود التي تبذلها الدولة وعلى رأسها وزارة الصحة للحيال دون انتشار الوباء في مصر، والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين واستمرارية الاعمال. وحث سيادته الحاضرين على التكاتف والتعاون والالتزام التام بكافة إجراءات الصحة والسلامة التي تقررها الدولة حتى نتجاوز كشعب هذا التحدي الكبير. وعلى الصعيد الاقتصادي، أشاد سيادته بالمبادرات العديدة التي أعلن عنها البنك المركزي المصري لمساعدة الأفراد والشركات على تجاوز هذه الأزمة. وأوضح سيادته أن الظروف الراهنة ستتطلب من مصرفنا دون أدنى شك اتخاذ العديد من القرارات الصعبة التي لابد علينا جميعا تحملها ليس فقط من أجل مصلحة مصرفنا ولكن من أجل مصلحة الوطن والإنسانية في العموم. وعلى الصعيد الداخلي، قام البنك بإجراء العديد من اختبارات التحمل اخذاً في الاعتبار مختلف السيناريوهات التي قد تفرضها الأوضاع الراهنة لتقييم قدرته المالية، والتي أكدت صلابة المركز المالي للبنك ومرونته لاستيعاب التداعيات الاقتصادية للأزمة.

وأوضح سيادته كافة التدابير الاحترازية الإجراءات الوقائية التي اتخذها البنك منذ بداية شهر مارس للحفاظ على صحة وسلامة العاملين والعملاء على حد سواء مؤكداً على ثقته التامة في زملائه من العاملين بالبنك وقدرتهم على العمل كعائلة واحدة للتغلب على أية ظروف طارئة من خلال العزيمة القوية والتحلي بروح الفريق، وأن خير دليل على ذلك هو النجاح في عقد اجتماع الجمعية العامة للبنك في موعده.

ثم أعلن سيادته للمساهمين عن تقديم المساهم السيد/ لطفي السقا المالك لعدد ١،٢٧٥ سهماً إلى الشئون القانونية بالبنك لإنذارات تتضمن استجوابات وإدراجها على جدول أعمال الجمعية العامة العادية وذلك للعرض على السادة المساهمين باجتماع الجمعية العامة، وتتعلق تلك الإنذارات بالقوائم المالية والايضاحات المتممة لها بما فيها من إيرادات ومصروفات وغرامات، وكذلك تقرير مراقبي الحسابات، وتقرير الحوكمة والافصاح. واطلع سيادته السادة المساهمين على محتوى تلك الإنذارات والاستجوابات تفصيلاً.

وأشار سيادته إلى أنه بالرغم من عدم حضور المساهم لاجتماع الجمعية، فإنه وفقاً للرأي القانوني لا يجوز مناقشة أي استجواب عن أعوام مالية سبق للجمعية العامة اعتماد قوائمها المالية أو المناقشة فيما تم تدوينه في جمعيات سابقة لم يحضرها المساهم.

وفيما يتعلق باستجوابه عن عدم اكتمال نصاب الجمعية العامة غير العادية السنة الماضية، أشار السيد الرئيس بأن ذلك حدث نتيجة عدم اكتمال النصاب القانوني للمساهمين. وانعقدت الجمعية العامة غير العادية لاحقاً بإجراءات قانونية سليمة وباكتمال النصاب القانوني للمساهمين، كما تم نشر الدعوة لعقد الجمعية العامة غير العادية في جريدتين يوميتين وإرسال الدعوة أيضاً بالبريد العادي.

وبشأن إثارة نزاعات تمس المصلحة العامة باسم جموع المساهمين وما احتوته الإنذارات الواردة منه (تلوناه عليهم)، أشار السيد الرئيس أن ما جاء بطلب المساهم مبهماً دون سند قانوني ولم يحدد النزاعات التي يود إثارتها، ومع ذلك

فالأمر معروض على الجمعية للتصويت على طلبات المساهم للموافقة من عدمه. بما فيه طلب عزل مراقب الحسابات والذي أوضح مراقب الحسابات للجمعية عدم صحة وقانونية ما ورد من المساهم.

وفي هذا الصدد، اعترض السادة المساهمون على استجوابات وانذارات المساهم المذكور وأعلنوا رفضهم تداول ما جاء بها من ادعاءات دون سند قانوني وعدم ادراج أي من تلك الإنذارات على جدول الأعمال بخلاف الوارد بدعوة الجمعية العامة وأشادوا بإدارة البنك والعاملين به

ثم أعلن الرئيس أن هذه الجمعية قد انعقدت للمداولة في البنود الواردة في جدول الأعمال على النحو التالي، واتخذت الجمعية العامة العادية القرارات التالية:

البند الأول

النظر في اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١، وكذلك تقرير الحوكمة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية والتصديق عليهما.

عرض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي للعام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١ مشيراً إلى التحديات التي واجهت النشاط المصرفي خلال عام ٢٠١٩ وموضحاً قوة المركز المالي للبنك بنهاية العام المنصرم. كما عرض سيادته تقرير الحوكمة موضحاً التزام البنك بقواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وفي إطار تقرير مجلس الإدارة، توجه سيادته بخالص شكر مجلس إدارة البنك للسيد محافظ البنك المركزي لموافقة سيادته على طلب السيد المستشار النائب العام اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية عن الواقعة موضوع القضية رقم ٨٠٢٢ لسنة ٢٠١٨ اداري السيدة زينب المقيدة برقم ٤٣٤ لسنة ٢٠١٩ حصر أموال عامة عليا ورقم ٣ لسنة ٢٠٢٠ عرائض البنك المركزي المكتب الفني. وأوضح سيادته تفاصيل الواقعة والتي حدثت في نهاية ٢٠١٧ وتم على أثرها تقديم البنك لبلاغ ضد أحد عملاء البنك السابقين، وصدر عنها حكماً غيابياً ضد المذكور في ٢٠١٨/٢/٤. واطلع سيادته السادة المساهمين على كافة الإجراءات التي اتخذها البنك في تلك الواقعة والتي ثبتت من خلال الفحص الذي تم من جانب البنك المركزي المصري لموضوع القضية، وأصدر بناء عليها السيد محافظ البنك المركزي موافقته على طلب المستشار النائب العام.

القـــرار

وبعد المناقشة، وافقت الجمعية العامة بالإجماع تقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة للعام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، ووجهت التحية والتهنئة لمجلس الإدارة والعاملين بالبنك على الأداء المتميز والإنجازات الهامة للبنك والتي تحقق معها العائد المرجو للسادة المساهمين.

البند الثاني

النظر في اعتماد تقرير السادة مراقبي حسابات البنك عن القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١.

قام السيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح بتلاوة تقرير مراقبي حسابات البنك عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١ مستهلاً التقرير بتهنئة السادة المساهمين وإدارة البنك على النتائج المحققة والأداء المتميز للعام المالي ٢٠١٩. وأكد سيادته أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وأنها أعدت طبقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وعن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى، أكد سيادته أنه لم يتبين لهم مخالفة البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

كما وأكد سيادته أن البنك يمسك حسابات منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. وأضاف سيادته أن البيانات المالية المستقلة والمجمعة والواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تتفق مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر. وأكد سيادته على كفاية المخصصات التي كونها البنك لمقابلة الاحتمالات المكون بشأنها المخصصات، وكذلك على أن المخصصات المكونة كافية لمواجهة الديون غير المنتظمة والديون المنتظمة وتتماشى مع معايير البنك المركزي.

القـــرار

وبعد المداولة، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع تقرير مراقبي حسابات البنك عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

البند الثالث

النظر في اعتماد القوائم المالية للبنك للعام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١.

القـــرار

بعد اطلاع السادة المساهمين على القوائم المالية للبنك والمداولة في بنودها، وافقت الجمعية بالإجماع على القوائم المالية للبنك للعام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١.

البند الرابع

النظر في اعتماد حساب توزيع الأرباح للعام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١، وتفويض مجلس الإدارة في وضع واعتماد قواعد توزيع حصة العاملين في الأرباح.

القـــرار

بعد المداولة، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١ وفقاً لما يلي، ووافقت على تفويض مجلس الإدارة في وضع واعتماد قواعد توزيع حصة العاملين في الأرباح.

	٣١ ديسمبـر ٢٠١٩ (بالألف جنيه مصري)
صافي أرباح العام القابلة للتوزيع	١١،٨٠٠،٨٥٨
موزعة كالتالي:	
احتيـــاطي قانـــوني	٥٩٠،١٠٦
احتيـــاطي عـــام	٧،٨٤٠،٢٨٧
توزيعـات المساهميـــن	١،٨٣٦،٣٥٣
حصـة العاملـــين بالبنـــك	١،١٨٠،٠٨٦
مكافـــأة أعضـاء مجلس الإدارة	١٧٧،٠١٣
مؤسسة البنك التجاري الدولـــي	١٧٧،٠١٣

وبإقرار الجمعية العامة لحساب توزيع الأرباح للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١، فقد وافقت الجمعية العامة على صرف توزيعات نقدية بواقع ١،٢٥ جنيه مصري للسهم الواحد. وأحيطت الجمعية بأنه سيتم توزيع الأرباح للمساهمين يوم الخميس، الموافق ٩ ابريل ٢٠٢٠.

البند الخامس

النظر في اعتماد قرار مجلس الإدارة بخصوص زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للإفراج عن الأسهم الخاص بنظام الإثابة للعاملين والمديرين.

عرض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب قرار مجلس الإدارة بجلسته في ٥ يناير ٢٠٢٠ والذي اعتمدت الهيئة العامة للرقابة المالية تقرير الإفصاح الخاص به في ٢٣ يناير ٢٠٢٠، وذلك بمقتضى التفويض الصادر لمجلس الإدارة من الجمعية العامة العادية في اجتماعها بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٩ بغرض تنفيذ زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٤,٦٩٠،٨٢١،٣٠٠ جم ليصبح ١٤,٧٧٦،٨١٣،٤٠٠ جم بزيادة ٨٥,٩٩٢،١٠٠ جم (خمسة وثمانون مليون وتسعمائة واثنان وتسعون ألف ومائة جنيه مصري) موزعة على عدد (٨,٥٩٩,٢١٠) سهم

بقيمة اسمية قدرها عشرة جنيهات مصرية للسهم الواحد، وذلك للإفراج عن الأسهم الخاصة بالسنة الحادية عشر من برنامج تحفيز وإثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق الوعد بالبيع، وكذلك تفويض المجلس بالموافقة على تعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي للبنك بما يعكس الزيادة المذكورة. ويجدر الإشارة إلى أن برنامج تحفيز وإثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق الوعد بالبيع قد اعتمدته الجمعية العامة غير العادية في ٢١ مارس ٢٠١٦، وتم التصديق عليه من الهيئة العامة للرقابة المالية في ١٥ مايو ٢٠١٦.

القـــرار

وبعد المداولة، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع قرار مجلس الإدارة الصادر بجلسته في ٥ يناير ٢٠٢٠ بخصوص زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للإفراج عن الأسهم الخاص بنظام الإثابة للعاملين والمديرين وتعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي للبنك بما يعكس تلك الزيادة، وتفويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بتنفيذ تلك الزيادة وتعديل المادتين المذكورتين وفقاً لما يلي.

المادة (السادسة) قبل التعديل:

حدد رأس مال البنك المرخص به مبلغ (خمسون مليار جنيه مصري).

حدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ١٤,٦٩٠,٨٢١,٣٠٠ جنيه مصري (فقط أربعة عشر مليار وستمائة وتسعون مليون وثمانمائة وواحد وعشرون ألف وثلاثمائة جنيه مصري) موزع على ١,٤٦٩,٠٨٢,١٣٠ سهم (مليار وأربعمائة وتسعة وستون مليون واثنان وثمانون ألف وسبعة وثلاثون سهم) بقيمة أسمية قدرها عشرة جنيهات مصرية للسهم الواحد وجميعها أسهم عادية اسمية ونقدية.

المادة (السادسة) بعد التعديل:

حدد رأس مال البنك المرخص به مبلغ (خمسون مليار جنيه مصري).

حدد رأسمال البنك المصدر بمبلغ ١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠ جنيه مصري فقط (أربعة عشر مليار وسبعمائة وستة وسبعون مليون وثمانمائة وثلاثة عشر ألف وأربعمائة جنيه مصري) موزع على ١,٤٧٧,٦٨١,٣٤٠ سهم (مليار وأربعمائة سبعة وسبعون مليون وستمائة وواحد وثمانون ألف وثلاثمائة وأربعون سهم) بقيمة إسمية قدرها عشرة جنيهات مصرية للسهم الواحد وجميعها أسهم عادية اسمية ونقدية.

المادة (السابعة) قبل التعديل:

يتكون رأس مال البنك المصـــدر من عدد مليار وأربعمائة وتســـعة وســـتون مليون واثنان وثمانون ألف ومائة وثلاثون سهم اسمي وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي:

الاسم	الجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية بالجنيه المصري
بنك اوف نيويورك ميلون (أجنبي)	امريكي	٤٧٤,٦٠٤,٩٩٨	٤,٧٤٦,٠٤٩,٩٨٠
هيئة ابو ظبي للاستثمار (أجنبي)	اماراتي	٦٧,٣٣٤,٦١٤	٦٧٣,٣٤٦,١٤٠
مساهمون آخرون	(مصريون وأجانب)	٩٢٧,١٤٢,٥١٨	٩,٢٧١,٤٢٥,١٨٠
الإجمالي		**١,٤٦٩,٠٨٢,١٣٠**	**١٤,٦٩٠,٨٢١,٣٠٠**

وتبلغ نسبة المشاركة المصرية ١١,٩٤%، وفقاً لكشوف المساهمين المعتمدة من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي وفقاً للمركز في ٢٠١٩/٠٢/٢٨ وقد تم سداد رأس المال المصدر البالغ ١٤,٥٨٥,٤٠٨,٠٠٠ جنيه مصري (أربعة عشر مليار وخمسمائة وخمسة وثمانون مليون وأربعمائة وثمانية آلف جنيه مصري) بالكامل بموجب التأشير بالسجل التجاري. كما تم سداد مبلغ الزيادة وقدره ١٠٥,٠٤١,٠٠٠ جنيه مصري (فقط مائة وخمسة ملايين وأربعمائة وثلاثة عشر ألفاً وثلاثمائة جنيه مصري) وأودع لدى البنك التجاري الدولي / مصر - فرع الجيزة المرخص له بتلقي الاكتتابات العامة بموجب الشهادة البنكية المؤرخة في ٢٠١٩/٠٢/٢٨ وبذلك يصبح رأس المال المصدر مسدد بالكامل.

المادة (السابعة) بعد التعديل:

يتكون رأسمال البنك المصدر من عدد مليار وأربعمائة سبعة وسبعون مليون وستمائة وواحد وثمانون ألف وثلاثمائة وأربعون سهم وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي:

الاسم	الجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية بالجنيه المصري
بنك اوف نيويورك ميلون (أجنبي)	امريكي	٤٤٥,٩٩٣,٥٢٨	٤,٤٥٩,٩٣٥,٢٨٠
هيئة ابو ظبي للاستثمار (أجنبي)	اماراتي	٦٧,٢٨٧,٥٤٩	٦٧٢,٨٧٥,٤٩٠
مساهمون آخرون	(مصريون وأجانب)	٩٦٤,٤٠٠,٢٦٣	٩,٦٤٤,٠٠٢,٦٣٠
الإجمالي		**١,٤٧٧,٦٨١,٣٤٠**	**١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠**

وتبلغ نسبة المشاركة المصرية ١٣,١٦% وفقاً لكشوف المساهمين المعتمدة من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي وفقاً للمركز في ٢٣ديسمبر ٢٠١٩وقد تم سداد رأس المال المصدر البالغ ١٤,٦٩٠,٨٢١,٣٠٠جنيه مصري (أربعة عشر مليار وستمائة وتسعون مليون وثمانمائة وواحد وعشرون ألف وثلاثمائة جنيه مصري) بالكامل بموجب التأشير بالسجل التجاري. كما تم سداد مبلغ الزيادة وقدره ٨٥,٩٩٢,١٠٠ جنيه مصري (خمسة وثمانون مليونا وتسعمائة

واثنين وتسعون ألف ومائة جنيه مصري) وأودع لدى البنك التجاري الدولي / مصر - فرع الجيزة المرخص له بتلقي الاكتتابات العامة وبذلك يصبح رأس المال المصدر مسدد بالكامل.

البند السادس

النظر في الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأس المال تمويلاً من الاحتياطي العام.

إعمالاً بالقوانين السارية والنظام الأساسي للبنك، عرض السيد رئيس مجلس الإدارة اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المصدر تمويلاً من الاحتياطي العام من ١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠ جم إلى ١٩,٧٠٢,٤١٧,٩٠٠ جم وتوزيع الأسهم الناتجة عن الزيادة مجاناً على المساهمين بواقع سهم لكل ثلاثة أسهم مع جبر الكسور لصالح صغار المساهمين على أن يتم السير في إجراءات هذه الزيادة بعد الانتهاء من تنفيذ زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٤,٦٩٠,٨٢١,٣٠٠ جم إلى ١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠ جم والجاري استكمال إجراءاتها تنفيذا لنظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين الشريحة الحادية عشر.

القـــرار

وبعد المداولة، وافق السادة المساهمون بالإجماع اقتراح مجلس الإدارة ووافقت على ما يلي:

(١) زيادة رأس المال المصدر تمويلاً من الاحتياطي العام من ١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠ جم إلى ١٩,٧٠٢,٤١٧,٩٠٠ جم وتوزيع الأسهم الناتجة عن الزيادة مجاناً على المساهمين بواقع سهم لكل ثلاثة أسهم مع جبر الكسور لصالح صغار المساهمين.

(٢) تفويض مجلس إدارة البنك في تعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي للبنك بما يعكس تلك الزيادة، على أن يتم السير في إجراءات هذه الزيادة بعد الانتهاء من تنفيذ زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٤,٦٩٠,٨٢١,٣٠٠ جم إلى ١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠ جم والجاري استكمال إجراءاتها تنفيذا لنظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين الشريحة الحادية عشر.

(٣) تفويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة لتنفيذ زيادات رأس المال المذكورة بعاليه وله حق تفويض الغير في ذلك مع مراعاة قواعد القيد والشطب والإجراءات التنفيذية لها ببورصة الأوراق المالية والهيئة العامة للرقابة المالية.

(٤) تفويض السيد الأستاذ/ محي الدين التهامي ابراهيم - رئيس القطاع القانوني - في التوقيع على عقود تعديل النظام الأساسي أمام الشهر العقاري المختص.

البند السابع

النظر في ابراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن أعمال العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١.

القـــرار

وبعد استبعاد أسهم السادة أعضاء مجلس الإدارة من التصويت، فقد قررت الجمعية بأغلبية ٩٨,٦٠% ابراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن أعمال العام المالي المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١.

البند الثامن

النظر في تعيين مراقبي حسابات البنك وتحديد أتعابهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وذلك بناء على توصية لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.

القـــرار

وافقت الجمعية بأغلبية ٩٧% على تعيين السيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح – الشريك التنفيذي بمكتب "ديلويت - صالح وبرسوم وعبد العزيز - محاسبون قانونيون ومراجعون"، والسيد الأستاذ/ تامر صلاح الدين عبد التواب من مكتب " برايس وتر هاوس كوبرز – عز الدين ودياب وشركاهم - محاسبون قانونيون " كمراقبي لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠٢٠، وتحديد أتعابهما بمبلغ ١,٩٥٠,٠٠٠ جنيه مصري (بخلاف الضرائب) لكل منهما لمراجعة وإصدار تقارير المراجعة ربع السنوية والسنوية للقوائم المالية والمراكز المالية غير المجمعة والمجمعة. كما وافقت الجمعية على أتعاب قدرها ٤٤٠,٠٠٠ جنيه مصري (بخلاف الضرائب) لكل منهما لمراجعة النموذج الخاص بالخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية "IFRS٩".

البند التاسع

انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة

أحيطت الجمعية بأنه إعمالاً للنصوص الواردة بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، وقانون البنك المركزي المصري رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، ولقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته بتاريخ ٦ ابريل ٢٠٠٤، والقرار رقم ١٥٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاته ووفقاً للنظام الأساسي للبنك، فقد تم الإعلان في جريدتين يوميتين عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة اعتباراً من الأحد، الموافق ١٥ ديسمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية يوم عمل الأحد، الموافق ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩ وذلك لدورته القادمة ابتداء من ٢٠٢٠ ولمدة الثلاث سنوات القادمة. وقد تقدم للترشيح لعضوية مجلس الإدارة السادة التالي أسماؤهم، وتم عرض السيرة الذاتية لكل منهم على السادة المساهمين:

١) السيد الأستـــاذ/ أمين هشام محمد أمين عـز العـــرب - عضو تنفيذي
٢) السيد الأستـــاذ/ حسين محمد ماجد حسين أباظـــــة - عضو تنفيذي

٣) السيد الأستـــاذ/ بيجـان خوسروشـاهي - عضو غير تنفيذي ممثلاً لاستثمارات شركة فيرفاكس المالية القابضة

٤) الأستاذة الدكتورة/ أماني محمد نجيب أبو زيد - عضو غير تنفيذي ومستقل بصفتها الشخصية

٥) السيدة الأستـــاذة/ ماجدة رأفت جندي حبيب - عضو غير تنفيذي ومستقل بصفتها الشخصيـة

٦) السيد الأستـــاذ/ باريش داتاترايا سوكتانكار - عضو غير تنفيذي ومستقل بصفته الشخصية

٧) السيد الأستـــاذ/ راجيف كريشان لان كاكار - عضو غير تنفيذي ومستقل بصفته الشخصية

٨) السيد الأستـــاذ/ شريف سمير محمود سامي - عضو غير تنفيذي ومستقل بصفته الشخصية

القـــرار

وبعد استبعاد أسهم السادة أعضاء مجلس الإدارة من التصويت، وافقت الجمعية بالأغلبية على انتخاب وتعيين السادة المرشح أسمائهم لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة والتي ستبدأ في ٢٠٢٠ ولمدة ثلاث سنوات وفقاً لتصويت أعضاء الجمعية العامة العادية وذلك على النحو الآتي:

١) السيد الأستـــاذ/ أمين هشام محمد أمين عز العـــرب - عدد الأصوات (٦٢٤٩٣٦٤٢٧) بنسبة ٩٧,٤%

٢) السيد الأستـــاذ/ حسين محمد ماجد حسين أباظـــة - عدد الأصوات (٦٣٣٧٠٨٧٦١) بنسبة ٩٨,٨%

٣) السيد الأستـــاذ/ بيجـان خوسروشـاهي - عدد الأصوات (٥٦٩٧١١٩٢٩) بنسبة ٨٨,٨%

٤) الأستاذة الدكتورة/ أماني محمد نجيب أبو زيد - عدد الأصوات (٦٣٢١٠٨٦٩٥) بنسبة ٩٨,٥%

٥) السيدة الأستـــاذة/ ماجدة رأفت جندي حبيب - عدد الأصوات (٦٢٧٥٢٨٦٩٢) بنسبة ٩٨,٥%

٦) السيد الأستـــاذ/ باريش داتاترايا سوكتانكار - عدد الأصوات (٦٢٧١٨٦٤٠٠) بنسبة ٩٨,٥%

٧) السيد الأستـــاذ/ راجيف كريشان لان كاكار - عدد الأصوات (٦٣١٧٦٦٤٠٣) بنسبة ٩٨,٥%

٨) السيد الأستـــاذ/ شريف سمير محمود سامي - عدد الأصوات (٥٧٨٩٩٧٧٠٥) بنسبة ٩٠,٢%

كما وافقت الجمعية على الترخيص للسادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بالقيام بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في شركة مساهمة أخرى.

البند العاشر

النظر في تحديد بدلات الحضور للسادة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠٢٠.

القـــرار

وبعد استبعاد أسهم السادة أعضاء مجلس الإدارة من التصويت، وافقت الجمعية بأغلبية ٩٩,١% على صرف بدل حضور يدفع لكل عضو مباشرة بمبلغ وقدره خمسة وسبعون ألف جنيه مصري على أن يتحمل البنك كافة الضرائب والرسوم.

البند الحادى عشر

إحاطة الجمعية العامة بالمكافأة السنوية للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٠.

القـــرار

تم إحاطة السادة المساهمين بقرار مجلس الإدارة بتحديد مكافأة السادة رئيس وأعضاء لجنة المراجعة لعام ٢٠٢٠ لتكون ٧٢ ألف جنيه للرئيس و٦٠ ألف جنيه لكل عضـو على أن يتحمل البنك كافة الضـرائب والرسـوم المتعلقة بهذه المبالغ، وذلك وفقاً لتوصيات لجنة المرتبات والمكافآت وتقدير المزايا.

البند الثانى عشر

الترخيص لمجلس الإدارة في تقديم التبرعات خلال عام ٢٠٢٠.

القـــرار

احيطت الجمعية بالتبرعات التي تمت خلال العام المالي ٢٠١٩، ووافقت بأغلبية ٩٧,٣% على منح مجلس الإدارة ترخيصاً عاماً لتقديم تبرعات خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ يزيد كل منها عن ألف جنيه مصري، وتمنح وفقاً لما ورد بالمادة ١٠١ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وبهذا القرار انتهت أعمال الجمعية العامة العادية الساعة الثالثة والنصف مساء ذات اليوم

مراقبا الحسابات

جامعا الأصوات

أمين السـر

الرئيـــس

إقـــــرار

أقر أنا أمين هشام عز العرب بصفتي رئيس الاجتماع بأنني مسئولاً مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات انعقاد، وذلك في مواجهة الغير، والمساهمين بالبنك، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

أمين هشـام عز العرب
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

موافقة سيادة
رقم ٤/٢٩/١٨/٣

(قطاع الشئون القانونية)
Legal Affairs Sector
الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

أقر أنا / ..... بطاقة رقم : .....
بصفتى / ..... بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر
اجتماع ( ) لشركة : .....
المنعقد بتاريخ / / 20 عدد صفحات المحضر ( ) صفحة - عدد النسخ ( ) نسخة، وذلك تحت مسئوليتى
ودون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للأستثمار والمناطق الحرة وبأننى مفوض فى تسليم وإستلام المحضر.
وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره( ) بموجب إيصال رقم ( )
بتاريخ / / 20 والمقدم للهيئة بتاريخ : / / 20

توقيع مقدم الطلب
.....

" دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء فى الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر فى حدود السلطة المقررة للهيئة بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981، وفى ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسئولية على الهيئة فى مواجهة المساهمين أو الشركاء فى الشركة أو الغير عن مضمون ما ورد فى المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

ملاحظات الهيئة : .....

رئيس الفرع
.....

مدير الإدارة
.....

المحامى
.....
/ /